الشراكة مع روسيا بين هواجس النخبة والمصلحة الوطنية

(**آفاق سياسية**، المركز العربى للبحوث والدراسات، العدد ١٦، أبريل ٢٠١٥)

د. نورهان الشيخ[١]

منذ التغييرات العميقة التى أحدثها الرئيس السادات فى تحالفات مصر الدولية والإقليمية منتصف السبعينات بالإندفاع نحو الغرب، أصبح للولايات المتحدة دور محورى فى السياستين الداخلية والخارجية لمصر. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتى وإنفراد الولايات المتحدة بإدارة الشأن الدولى والإقليمى فقدت مصر حرية حركتها وأصبحت العلاقات مع واشنطن إلزاماً وليس اختياراً. وعلى مدى عقود احكمت الولايات المتحدة قبضتها على مصر من خلال عناصر تأثير عدة على السلطة الحاكمة بها، ومن خلال النخبة السياسية ورجال المال والأعمال الذين يدين معظمهم بالولاء للولايات المتحدة، بل وتنافست قوى سياسية عدة وفى مقدمتها تيار الاسلام السياسى لكسب ود واشنطن طمعا فى السلطة حيث ساد الاعتقاد فى أوساط النخبة بأن الولايات المتحدة هى التى تقرر من يحكم مصر!، وأن تولى المناصب والمواقع الهامة فى مختلف المؤسسات حكراً على اتباع واشنطن ومن تلقوا التعليم والتدريب فيها ويخدمون مصالحها.

وتنتاب هؤلاء الآن حالة من الفزع تجاه تعميق الشراكة المصرية الروسية، أو ما نطلق عليه فوبيا "الروس قادمون"! حيث يتخوف البعض أن يكون التقارب مع موسكو على حساب العلاقة مع واشنطن، ويضيع نفوذ الأخيرة ومعه مصالحهم وما يتطلعون إليه من مناصب.

وقد أوضحت ثورة ٣٠ يونيو مدى انفصال هذه النخبة عن جموع المواطنين المصريين الذين حملوا صورة الرئيس الروسى فلاديمير بوتين فى ميدات التحرير، ووضعوها على محلاتهم وبيوتهم، وخرجوا لاستقباله خلال زيارته لمصر يومى ٩و١٠ فبراير ٢٠١٥ تقديراً وامتناناً للموقف الروسى الداعم للشعب المصرى وثورته فى مواجهة الارهاب الأخوانى الذى تدعمه الولايات المتحدة، الأمر الذى وفر فرصة حقيقية لدفع الشراكة المصرية الروسية فى مختلف المجالات.

---

[١] أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فقد استحضر الموقف الروسى من ثورة ٣٠ يونيو كل مواقف موسكو التاريخية الداعمة لمصر ومنها تهديد الزعيم السوفيتى خروشوف بقصف لندن وباريس بالسلاح النووي أن لم ينهوا عدوانهم على مصر في أكتوبر ١٩٥٦. وتقديم موسكو الدعم التقنى والمادى اللازم لتشييد السد العالى كصرح تنموى أضاء مصر ووضعها على طريق التنمية الشاملة وحماها من خطر المجاعة والجفاف فى عدد ليس بالقليل من المرات، فى الوقت الذى رفضت الولايات المتحدة والغرب تمويل السد لعرقلة خطط التنمية فى مصر. ووقوف روسيا إلى جانب مصر فى محنتها عام ١٩٦٧ وقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل احتجاجاً على عدوانها، وإعادة تسليح الجيش المصرى وتزويده بالمنظومات العسكرية المتطورة التى مكنت مصر من الثأر لشهداء الغدر والرد بقوة خلال حرب الاستنزاف ثم حرب أكتوبر المجيدة.

وعقب ما يقرب من خمسة عقود تعود روسيا لدعم مصر فى مرحلة حرجة وفارقة من تاريخها. وفى الوقت الذى تجاهلت الولايات المتحدة الإرادة الشعبية المصرية وتمادت فى عدائها لمصر وشعبها وقامت بقطع المساعدات العسكرية عن مصر فى محاولة يائسة لإضعافها وتحجيم قدرتها على مكافحة الارهاب الأخوانى الذى ترعاه وتدعمه واشنطن. دعمت روسيا مصر وبدت شريك "محترم" لا يتدخل فى الشأن الداخلى ولا يتلاعب باستقرار دول المنطقة والتوازنات العرقية والدينية والمذهبية داخلها لخدمة مصالحه على حساب أمن هذه الدول والأمن والاستقرار الإقليمى. فعلى عكس قوى دولية وإقليمية أخرى لم تحاول روسيا التدخل فى مسار الثورة المصرية، بدعم طرف أو قوة سياسية ما على حساب الأخرين، وأكدت دوماً على أن مستقبل مصر يقرره المصريون أنفسهم، وهو أمر يكسب روسيا احتراماً وتقديراً من جانب المصريين، قادة وشعباً، ويفتح آفاق لا حدود لها للتعاون بين البلدين.

وقد عكست الزيارات المتبادلة بين الرئيسين المصرى عبد الفتاح السيسى فى أغسطس ٢٠١٤ لموسكو، والروسى فلاديمير بوتين لمصر فى فبراير ٢٠١٥ مدى حميمية العلاقات المصرية الروسية، وحرص روسيا على استقرار مصر، وإطلاق الشراكة والتعاون معها فى مختلف المجالات خاصة الاستراتيجية منها.

ويمثل التعاون العسكرى مع روسيا دعماً هاماً للقدرات المصرية ويحد من حالة الانكشاف الاستراتيجى التى نعانى منها منذ بدء التعاون العسكرى المصرى الأمريكى حيث تُطلع واشنطن اسرائيل على كل ما تقوم بتوريده لمصر من منظومات دفاعية وكيفية التعامل معه. إن خصوصية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تجعل من اسرائيل الشريك الأهم بل والإمتداد الطبيعى للولايات

المتحدة، وتجعل من ضمان أمن اسرائيل الهدف الأول لواشنطن فى المنطقة كما تشير استراتيجية الأمن القومى الأمريكي. وقد عبر بريجنسكى، مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر، عن ذلك بقوله "على العرب أن يفهموا أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية لا يمكن أن تكون متوازنة مع العلاقات العربية الأمريكية، لأن ما بين الولايات المتحدة واسرائيل علاقات حميمة مبنية على التراث التاريخى والفاعلية التى تتعزز باستمرار من خلال النشاط السياسى لليهود الأمريكيين، بينما العلاقات الأمريكية العربية لا تحتوى على أى عامل من هذه العوامل". ولعل تكرار استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلى فى الكونجرس الأمريكى بحفاوة وتصفيق لا مثيل لهما، والتى كان أخرها مطلع مارس ٢٠١٥، أحد مظاهر هذه الخصوصية فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

إلا إن الأخطر هو حرص واشنطن على أن يظل توازن القوى مختلاً لصالح اسرائيل، وعدم مد مصر بأى منظومات تسهم ولو نسبياً فى إصلاح هذا الخلل خاصة بعد إمتلاك تل أبيب للسلاح النووى وكونها الدولة النووية الوحيدة فى الشرق الأوسط من المنظور العسكرى. وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون، فإن التعاون العسكرى بين مصر والولايات المتحدة يصب لصالح واشنطن واسرائيل أكثر مما يخدم المصلحة الوطنية المصرية والأمن القومى المصرى بمفهومه الشامل. وعلى مدى عقود اقترن هذا التعاون بشروط سياسية وتدخل سافر فى الشأن الداخلى المصرى، أدى فى النهاية إلى تغلل العناصر الارهابية وتمكنها من السلطة فى مصر على مدى عام كان الأسوأ فى تاريخ مصر الممتد لسبعة آلاف سنة.

ومن المعروف أن روسيا تمتلك قوة عسكرية عظمى تكافئ تلك الأمريكية بل وتتفوق عليها فى بعض المنظومات خاصة التقليدية منها، وهى أكبر ثانى مصدر للسلاح فى العالم وتستأثر بـ ٢٦% من إجمالى المبيعات العالمية من الأسلحة بقيمة بلغت ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢. وهناك آفاق رحبة للتعاون بين البلدين فى هذا المجال خاصة مع كون منظومات الأسلحة الروسية أكثر ملائمة للبيئة الصحراوية المصرية.

فى هذا السياق يصبح التعاون العسكرى مع روسيا ضرورة لبناء القدرات المصرية وضمان أمن مصر وشعبها. وهى الشريك الأمثل بحكم أن العقيدة العسكرية المصرية مازالت شرقية ولم تتغير منذ تعاوننا التاريخى مع السوفييت خلال الخمسينات والستينات، وكون روسيا تمدنا بحوالى ٤٠% من احتياجاتنا العسكرية. وقد تم استئناف التعاون بين البلدين وإعادة فتح مكتبنا العسكرى فى موسكو عام ١٩٩٣ بعد توقف دام قرابة العقد ونصف نتيجة مواقف الرئيس السادات المعروفة.

وقد أسست زيارة وزير الدفاع الروسى لمصر فى نوفمبر ٢٠١٣ ثم زيارة المشير عبد الفتاح السيسى لموسكو يومى فى فبراير ٢٠١٤، بوصفه وزيراً للدفاع آنذاك، وزيارة الفريق أول صدقى صبحى وزير الدفاع المصرى لموسكو فى الأسبوع الأول من مارس ٢٠١٥، لتعاون استراتيجى واسع النطاق بين البلدين فى إطار ثلاثة محاور أساسية.

أولها، تحديث الجيش المصرى وإمداده بمنظومات دفاعية متقدمة منها طائرات مقاتلة من طراز "ميج-٢٩"، ومنظومات صاروخية ساحلية مضادة للسفن الحربية وأنظمة دفاع جوي، وتحدثت مصادر روسية عن إمكانية إتمام صفقة لتوريد عدد من طائرات ميج ٣٥ قد يصل مجموعها إلى ٢٠ طائرة. وأعلن مدير الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون التقني العسكري الكسندر فومين أن روسيا ومصر وقعتا بالأحرف الأولى على صفقة أسلحة بقيمة ٣,٥ مليار دولار تتضمن مجموعة من الأنظمة الصاروخية الخاصة بالدفاع الجوي والمدفعية. أبرزها منظومة "أنتاي – ٢٥٠٠" للدفاع الجوي التى سيتم توريدها لمصر قبل نهاية عام ٢٠١٦، وهى نسخة مخصصة للتصدير من منظومة "أس – ٣٠٠ في ٤" للصواريخ المضادة للجو بعيدة المدى والقادرة على إسقاط الطائرات والصواريخ الباليستية على مدى ٤٠٠ كيلومتر ويمكنها تدمير ٢٤ هدفا في آن واحد مع فاصل زمني ١.٥ ثانية بين إطلاق صاروخ وآخر من منصة واحد.

وفي ختام الدورة الأولى للجنة المشتركة للتعاون العسكري التقني بين مصر وروسيا التى عقدت مطلع مارس ٢٠١٥ بموسكو تم توقيع بروتوكولا للتعاون العسكري بين البلدين، وتم الاتفاق على إجراء مناورات عسكرية مشتركة في البحر المتوسط خلال العام الجاري، ومشاركة العسكريين المصريين كمراقبين في المناورات العسكرية على الأراضي الروسية.

ثانيها، التعاون الاسخباراتى والأمنى، فروسيا تمتلك قدرات استخباراتية ومعلوماتية متفوقة ومتقدمة جداً، ولديها رؤية تتطابق مع الرؤية المصرية لضرورة مكافحة الارهاب واسئتصال جذوره ليس فقط من مصر ولكن من المنطقة بكاملها. وتدرج موسكو جماعة الأخوان وعدد من الجماعات الاسلامية المتشددة ضمن قائمة المنظمات الارهابية لديها منذ عام ٢٠٠٣ بقرار من المحكمة العليا الروسية. وتخوفت روسيا كثيراً من صعود تيار الاسلام السياسى فى المنطقة، ورأت أنه سيؤدى إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الارهابية والمتطرفة، وسيكون لهذا أصداء فى الداخل الروسى الذى لا يزال يعانى من الارهاب فى أعقاب الموجات العنيفة من عدم الاستقرار فى منطقة القوقاز الروسى طوال التسعينات، واستخدمت موسكو القوة بصرامة للقضاء على الارهابيين فى تلك المنطقة، ومازالت تكافح الارهاب فى أراضيها الجنوبية فى القوقاز بشتى الوسائل الأمنية والتنموية.

كما تبدى روسيا قلقاً شديداً إزاء تمدد "داعش" في ليبيا وتطوير صلات التنظيم الإرهابي مع الإرهابيين في شمال القوقاز. يضاف إلى هذا خطورة داعش على سوق الطاقة الذى يعد قطاع مفصلى ورئيسى للأمن القومى الروسى بمعناه الواسع حيث تعتمد داعش على النفط كمصدر للتمويل من خلال قيامها ببيع النفط المنتج بطريقة غير قانونية في العراق وسوريا في السوق السوداء، ووصلت عائدات التنظيم من إنتاج وبيع النفط إلى ١ – ٣ ملايين دولار يوميا. وتبرز خطورة ذلك فى ضوء محاولة التنظيم مد سيطرته على حقول النفط فى ليبيا.

وترى موسكو أن الولايات المتحدة غير جادة فى حربها ضد داعش وإنها تتخذ من الأخيرة حجة لوضع قوات برية بشكل دائم في العراق، وضرب سوريا والتدخل فيها خاصة وإن جذور "داعش" تمتد إلى فترة الاحتلال الأمريكى للعراق، عندما نشأت هناك خلية لتنظيم "القاعدة"، ثم انضمت إليها بعض الجماعات من الطائفة السنية وبعض الضباط والمسئولين السابقين فى نظام صدام حسين. وتقدمت روسيا بمشروع قرار لمجلس الأمن الدولي، تبناه الأخير بالإجماع وتحت الفصل السابع يوم ١٢ فبراير ٢٠١٥، يقضي بتجفيف منابع تمويل تنظيم "داعش" وغيره من التنظيمات الإرهابية من خلال بيع النفط والآثار والفدية.

فى هذا السياق تبدو موسكو مرحبة بالإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية لإستئصال الارهاب والجريمة المنظمة من سيناء والعمق المصرى حيث تدرك القيادة الروسية خطورة الارهاب فى المنطقة وأشار الرئيس بوتين صراحة إلى خطورة الوضع فى سيناء ليس فقط على مصر ولكن على المنطقة ككل. ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمنى واستخباراتى واسع النطاق بين روسيا ومصر، وتبادل للخبرات فى مجال مكافحة الارهاب. ويتضمن ذلك تبادل المعلومات حول خطط وتحركات المنظمات الارهابية، على النحو الذى يمكن أجهزة الأمن فى مصر من إجهاض مخططاتهم الدنيئة، وإحباط محاولاتهم للنيل من الاستقرار فى مصر، والقبض على هذه العناصر، والحصول على تقنيات حديثة للكشف عن المتفجرات وغيرها من وسائل مكافحة الارهاب.

ثالثها، التعاون الفنى وتدريب القوات المصرية على مواجهة العناصر الارهابية من خلال الاتفاق على إجراء مناورات مشتركة بين البلدين فى مجال مكافحة الارهاب. ومن المعروف أن روسيا لديها خبرة واسعة فى تنظيم وإجراء مثل هذه المناورات وأبرزها مناورات "مهمة السلام" التى تتم سنوياً منذ عام ٢٠٠٥ فى إطار منظمة شنجهاى التى تضم روسيا والصين وأربعة من دول آسيا الوسطى، ومناورات "روبيج" التى تجرى سنوياً أيضاً منذ عام ٢٠٠٣ بين أعضاء منظمة الأمن الجماعى التى تضم روسيا وخمسة من الجمهوريات السوفيتية السابقة.

وخلال زيارة أمين مجلس الأمن القومي الروسي نيكولاي باتروشيف للقاهرة يومى ١ و٢ مارس تم بحث سبل تفعيل التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب والتصدي لانتشار الجماعات المتطرفة. ويستعد البلدان لإجراء مناورات مشتركة لمكافحة الإرهاب العام الجارى تم بحثها خلال زيارة الوفد العسكرى الروسى لمصر فى إبريل ٢٠١٤ برئاسة نائب القائد العام للقوات الجوية الروسية.

ويعتبر التعاون الاستراتيجى على النحو السابق بيانه بمثابة التاج الذى يزين قمة هرم التعاون المصرى الروسى فى المجالات الاقتصادية والتقنية، والذى يظلله تفاهم سياسى وتوافق فى الرؤى والمواقف حول القضايا الإقليمية المختلفة، إلى جانب تقارب دينى وثقافى وحضارى واضح بين مصر وروسيا.

ويأتى قطاع الطاقة فى مقدمة المجالات الحيوية للتعاون بين البلدين. ويتضمن الاستفادة من الإمكانات التكنولوجية الضخمة لدى روسيا فى تحقيق الحلم المصرى فى الاستخدام السلمى للطاقة النووية وإنشاء أول محطة كهروذرية مصرية لانتاج الطاقة الكهربية فى الضبعة، وهو مشروع تنموى عملاق لا يقل أهمية وتأثيراً عن مشروع السد العالى. ومن المعروف أن روسيا هى الدولة الوحيدة التى ساعدت مصر فى هذا المجال، وأن الخبراء الروس هم من أقاموا مفاعل "أنشاص" المصري للبحوث النووية خلال الحقبة الناصرية. وخلال زيارة الرئيس بوتين لمصر فى فبراير الماضى تم توقيع اتفاق مبدئى بين وزارة الكهرباء المصرية ومؤسسة الطاقة الذرية الروسية "روس أتوم" لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء في منطقة الضبعة تضم أربع وحدات تبلغ طاقة كل منها ١٢٠٠ ميجاواط. وأكد رئيس "روس اتوم" سيرجي كيريينكو أن روسيا مستعدة لتقديم قرض لمصر لتمويل إنشاء هذا المشروع. وكان البلدان قد سبق ووقعا بروتوكول فى مارس ٢٠٠٨ يمكن الشركات الروسية المعنية من التعاون مع مصر لإنجاز مشروع الضبعة. وتبدى روسيا اهتمام بالغ بالمشروع وقام وفد روسي متخصص في مجال الطاقة النووية بزيارة إلى محافظة مرسي مطروح حيث من المقرر إقامة مشروع المحطة النووية المصرية مطلع مارس ٢٠١٥، صاحب ذلك عقد الملتقى المصري الروسي الأول في التطبيقات النووية السلمية، بمشاركة أكثر من ثلاثين خبيراً روسيا في المجال النووي. ويظل الأمر رهناً بالإرادة السياسية المصرية لإنجاز المشروع وإعداد العقد النهائى بين الطرفين وتوقيعه حتى يتسنى للشركة الروسية البدء فى التنفيذ.

من ناحية أخرى، توصل البلدان إلى اتفاق يقضى بقيام شركة "غازبروم" الروسية بتوريد ست شحنات من الغاز الطبيعي المسال سنويا ولمدة خمس سنوات لمصر فى محاولة لسد احتياجات الاستهلاك المحلي المتنامي من المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. ومن المعروف أن الشركات الروسية العاملة فى مصر تسهم بحوالى ١٥% من إجمالى انتاج مصر من النفط.

ويأتى قطاع السياحة ضمن الأولويات المصرية للتعاون بين الجانبين باعتباره القطاع القادر على ضخ السيولة والعملة الصعبة على نحو سريع ومباشر والمساهمة فى نهوض الاقتصاد المصرى من كبوته، واستيعاب أعداد ضخمة من البطالة المصرية. فالروس يعشقون مصر، ويحترموا كثيراً مصر والمصريين، وتتصدر روسيا قائمة الدول المصدرة للسياحة لمصر وتعتبر أكبر دولة فى هذا الاطار، ويبلغ عدد السياح الروس لمصر ٣ مليون سائح سنوياً، يسهمون بحوالى ٣٠٪ من الإيرادات الناتجة عن هذا النشاط وفق تقديرات العام الماضى.

هذا إلى جانب الاستفادة من التكنولوجيا الروسية فى تطوير البنية الانتاجية الصناعية والزراعية فى مصر. ويتضمن ذلك الاستثمار المشترك فى مجال الانتاج المشترك للدواء والمستحضرات البيوتكنولوجية، ونقل التكنولوجيا الحيوية الروسية المتقدمة إلى مصر، وتحديث البنية الصناعية التى شُيدت فى فترة الاتحاد السوفيتى مثل تحديث مولدات الكهرباء فى السد العالى وإعادة تأهيل غلايات شركة حلوان للحديد والصلب، وإعادة بناء ترسانة السفن بالاسكندرية وغيرها. وتفعيل اتفاق انشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات والطائرات والحاسبات الالكترونية وبعض السلع الهندسية الأخري والتى تم الاتفاق بشأنها منذ عام ٢٠٠٧ ولم يدخل حيز التنفيذ حيث تم تجديد الاتفاق خلال زيارة الرئيس بوتين لمصر فى فبراير الماضى مع نقلها من برج العرب إلى منطقة قناة السويس.

أيضاً الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا الروسية فى تطوير قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى. فالمستقبل الحقيقى لمصر هو فى تطوير القطاع الزراعى على النحو الذى يمكنها من إشباع الاحتياجات الأساسية لمواطنيها. وتمتلك روسيا خبرة واسعة فى هذا المجال خاصة إنتاج القمح وزراعة الكثبان الرملية. ومن المعروف أن روسيا تتمتع بالاكتفاء الذاتى من الحبوب وهى أكبر مصدر لها فى العالم حيث تصدر ملايين الأطنان من القمح سنوياً، وتمد مصر بنحو ٤٠% من احتياجاتها من القمح بقيمة ١.١ مليار دولار. وتعتبر مصر أكبر مستورد للحبوب فى العالم، وتستورد ٣٠٪ من إجمالى الصادرات العالمية، فيما تستورد منطقة الشرق الأوسط نحو ٢٠٪، ما يشكل ٥٠٪ من حجم تجارة الغلال فى العالم، ومن هنا تأتى أهمية المشروع المصرى لإنشاء المركز اللوجستى العالمى لتخزين وتداول الغلال والحبوب، وقد عرضت شركة "الفلتربرود

مشتروى" الاستثمارية الروسية وهى شركة روسية قابضة توريد كافة الآلات والمعدات الحديثة للمشروع، كما عرضت أيضا إنشاء وحدات تخزينية متنقلة متطورة لتجفيف وحفظ الحبوب والخضروات بطاقة تتراوح من ٢ طن إلى ٥٠٠ طن، لتصبح مصر بوابة لصادرات روسيا من الحبوب لأفريقيا والشرق الأوسط.

وتعتبر روسيا شريك تجارى هام لمصر وتمثل سوق واسعة للمنتجات المصرية خاصة الموالح والبصل والبطاطس وغيرها من المحاصيل والصناعات الاستهلاكية. ويبلغ حجم التبادل التجارى بين البلدين نحو ٤.٦ مليار دولار. وتم خلال زيارة الرئيس بوتين توقيع اتفاق لإنشاء منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذى يضم روسيا وبيلاروس وكازاخستان، وأرمينيا الأمر الذى يفتح أسواق جديدة أمام المنتجات المصرية ويعزز الصادرات المصرية لروسيا التى زادت بنسبة ٣٠% بعد الحظر الذى فرضته الأخيرة على المنتجات الزراعية الأوربية فى إطار حرب العقوبات مع الغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية. وقد بحث البلدان خلال الزيارة إمكانية التعامل بالعملات الوطنية فى التبادل التجارى والسياحى والاستغناء عن التعامل بالدولار الأمريكي على غرار ما حدث بين روسيا ودول مثل الصين والهند وتايلاند وتركيا.

إن القراءة المتأنية لواقع وآفاق التعاون مع روسيا تؤكد إن الشراكة معها ضرورة تنموية لمصر تفرضها المصلحة الوطنية المصرية. ويظل الأمر رهناً بالإرادة السياسية المصرية لدفع العلاقات قدماً، ومدى قدرة مصر على تجاوز جماعات الضغط المناوءة لروسيا فى الداخل المصرى، والتى تحاول عرقلة المسار الطبيعى لعلاقات البلدين من أجل مصالحها الخاصة وارتباطاتها الخارجية.